

مركزية السمات الصرفية وتفاعل قوالب النحو - مقارنة أدنوية -

عبداللاه مرابطي *

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ظهر المهرار ، فاس
mrabtiabdelilah1985@gmail.com

النشر: 01/ 06/ 2022.

القبول: 29/ 05/ 2022

الإرسال: 22/ 10/ 2021

ملخص تحظى السمات الصرفية في البرنامج الأدنوي بمكانة متميزة ، لأنها تلعب دورا كبيرا في التوسيط ما بين اللغات ، وهي المسؤولة بشكل كبير عن اختلاف الأنساق التركيبية ، فطبيعة الناتج الرتبي رهينة بتوزيع مقولتي التطابق والزمن ، فحينما يسبق الزمن نحصل على الرتبة [فعل فاعل مفعول] ، وحينما تتصدر اللواصق التطابقية فإن الناتج الرتبي يتحقق على نحو [فاعل فعل مفعول].

إن اختيار البرنامج الأدنوي دون غيره لتحليل السمات الصرفية ليس عملية اعتباطية ، بل إنه اختيار منهجي مقصود ، وذلك بالنظر إلى المكانة المتميزة التي تحظى بها هذه السمات في هذا البرنامج ولما له من قدرة على تحليلها ، باعتبارها تقود النظام الحوسبي برمته. وما يميز البرنامج الأدنوي عن غيره من التصورات السابقة أنه يتبنى الفرضية المعجمية القوية التي تفترض أن عمليات بناء الكلمة ، سواء تلك المتعلقة بالتصريف أو بالاشتقاق تكون مخصصة معجميا ؛ بهذا المعنى يكون المكون الصرافي مكونا حشويا يتكفل المعجم الذهني بتخصيصه. وعلى هذا الأساس ثمَّثل المداخل المعجمية بوصفها حزمة من السمات. وتخصَّص المقولات الوظيفية أيضا بنفس الكيفية ، حيث تكتسب المداخل المعجمية سماتها الزمنية والمقولية والإعرابية والتطابقية والحدية والمصدرية منذ مرحلة الانتقاء المعجمي.

*المؤلف المرسل.

الكلمات المفتاحية: البرنامج الأدنوي ، الصرافة ، المقولات الوظيفية ، السمات الصرفية

Abstract: The morphological features in the minimalist program have a distinct position because they play a major role in parametrization of languages and are largely responsible for the difference in structural patterns. The congruent affixes are at the fore, the ordinal product is achieved as [subject, verb, object].

Choosing the minimal program to analyze morphological features is not an arbitrary process, but rather an intended methodological choice, given the privileged position these features enjoy in this program and its ability to analyze them, as they lead the entire computing system. What distinguishes the minimalist program from other previous perceptions is that it adopts the strong lexical hypothesis that assumes that word construction processes, whether those related to inflection or derivation, are lexically specific; In this sense, the morphological component is a visceral component that is assigned by the mental lexicon. On this basis, lexical entries are represented as a bundle of features. Functional categories are also allocated in the same way, as the lexical entries acquire their temporal, categorical, syntactic, congruent,, and infinitive features since the lexical selection stage

Key words: minimalist program, morphology, functional categories, morphological features.

1. نبذة مختصرة عن التاريخ الحديث لدراسة الصرافة

شاع استعمال مصطلح الصرافة في علم الأحياء ، للدلالة على دراسة أشكال الحيوانات والنباتات. وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة سنة 1976 من قبل الشاعر الألماني Goethe. أما في مجال اللسانيات ، فإن المصطلح لم يظهر إلا سنة 1859 مع اللساني

الأمريكي August Schleicher للدلالة على دراسة شكل الكلمات¹. أما مصطلح الصرفاء في العصر الحالي ، فهو يحيل على دراسة البنية الداخلية للكلمات والتقابلات النسيقية بين أشكال الكلمات ومعانيها".

ولم تحظ الصرفاء في السنوات الماضية بالناية اللازمة ، ويمكن أن نستحضر في هذا السياق بعض الأعمال التي اهتمت بالتحليل الصرفي ، كالدراسات الهندو أوروبية المبكرة مع فرانز بوب ، كما شغلت الصرفاء أحد رواد فقه اللغة ، يتعلق الأمر بالباحث مارشان في كتابه الصادر سنة 1969 ، والموسوم ب "مقولات تكوين الحاضر في الكلمة الإنجليزية وأنماطه".

2. موقع الصرفاء في الدرس اللساني الحديث

عرف الدرس الصرفي في اللسانيات البنيوية نوعا من التهميش ، واستبعد تماما من البرنامج الوصفي ، على اعتبار أن الكلمة مقولة ملتبسة لا يمكن إخضاعها للوصف الصوري. وقد أكد أندريه مارتينييه هذ التصور ، معتبرا أنه لا مجال لمعالجة تركيب المونييمات داخل الكلمة ، في استقلال عن تركيب الكلمات داخل الجملة"².

ولم ينفصل الاتجاه التوليدي ، في بداياته عن هذا التصور الذي رسمه البنيويون ، حيث استبعدوا بشكل كلي الدراسات الصرفية ، معتبرين أن الصرفاء ستصبح بدون موضوع ، ما دام أن توزيع الصرفيات يعود إلى التركيب ، وتهتم الصوتاء بدراسة بدائلها الصوتية. على هذا النحو ، فقدت الدراسات الصرفية مشروعيتها لصالح الدرسين التركيبي والصواتي . ولعل العودة إلى (1957شومسكي) يمكن أن تقوم دليلا على صحة هذ التصور ، ذلك أن هذا العمل يقدم أجوبة تركيبية وكذا فونولوجية عن قضايا تتصل ببنية الكلمة. فبخصوص الإجابات التركيبية ، يقترح شومسكي أن تتكفل التحويلات بإنجاز عمليات تعود إلى الصرف ، مثل تكوين المشتقات والوحدات المعجمية المؤلفة وإلصاق الزوائد الصرفية.

ولم يخرج نموذج النظرية المعيار (1965) عن هذا السمت ؛ ففي هذا النموذج أيضا ، تكون الكلمات بقواعد تركيبية ، حيث تتكفل التحويلات بتكوين المشتقات والكلمات المركبة. وتعين القواعد الصوتية تمثيلا أصواتيا للصرفيات أو الكلمات التي كانت نتاج العمليات التحويلية. غير أن المبالغة في اعتماد التحويلات لبناء الكلمات ستؤدي إلى مشاكل تجريبية ، منها مشكلة التأويل الدلالي ، لأن التحويلات غالبا ما كانت تتلف المعنى العميق ، الأمر الذي دعا إلى ضرورة البحث عن سبل أخرى لتكوين الكلمات غير المسار التحويلي.

ويؤكد أرونوف (1976) أن الاعتراف بالصرف بوصفها مستوى مستقلا للتمثيل للاطرادات البنيوية داخل مجال الكلمة، تقتزن في اللسانيات المعاصرة بظهور عمل شومسكي وهالي (1968) « Sound Pattern Of English ». يقدم هذا العمل نسقا صوتيا مجردا للسمات المميزة الكلية. ويلفت الانتباه إلى بعض الظواهر التي تستدعي دراسة مستقلة عن التركيب والصوابة. لأن ثمة إشكالا يرتبط بضرورة وجود مكون وسيط بين التركيب والصوابة، ذلك أن خرج التركيب لا يمكن أن يكون دخلا مباشرا للصوابة، على اعتبار أن القواعد الصوتية لا تنطبق على متتاليات تتعدى درجة معينة من التعقيد والطول. في هذا السياق، "اقترح شومسكي وهالي نوعا من القواعد التي تنطبق على البنيات السطحية لإعدادها للدخول إلى المكون الفونولوجي، وتسمى هذه القواعد التي تعمل على مستوى وسيط بين التركيب والفونولوجية بقواعد التعديل"¹.

وتكفلت الأعمال التي تلت عمل شومسكي وهالي بتدقيق عمليات قواعد التعديل. فجانبا قواعد التعديل التي تستلزم حذف البنية (أي حذف بعض عناصر البنية) والتي تعتبر مسؤولة عن إدراج الحدود القطعية التي تحصر ميادين انطباق القواعد الفونولوجية، وتقوم بحذف العناصر النحوية لفائدة مصفوفات فونولوجية، نجد نمطا آخر من قواعد التعديل يحدد صورة المورفيمات في سياق فونولوجي معين، وتمثل بذلك نموذجا للقواعد الألومورفية.

إن ميلاد الصرف في اللسانيات التوليدية، أو على الأصح مشروعية وجوده في استقلال عن التركيب والصوابة، تم في إطار ما يعرف بالفرضية المعجمية التي قدم شومسكي صيغتها الأولى في مقالته الشهيرة "ملاحظات حول التأسيس" 1968. ففي هذه المقالة سيخلص شومسكي إلى أن الكلمات المشتقة تُكوّن في المعجم بموجب قواعد صرفية لتكوين الكلمات. وقد توصل شومسكي إلى هذه النتيجة على أساس أن الأسماء المشتقة من الفعل لا تقوم بينها وبين أصولها الاشتقاقية علاقة دلالية قارة ومطردة، ما يعني أن الاشكال المؤسمة لا تولدها التحويلات، بل تظهر بدءا في البنية العميقة في صورتها المشتقة. وبناء عليه، سيقترح شومسكي أن عنصري الزوج refuse/ refusal صادران عن مدخل معجمي واحد عنوانه جذع

¹ بلبول محمد، 2008: 6.

مجرد refuse، ويمتلكان بالتالي نفس السمات الانتقائية والتفريقية، لكن تخصيصهما المقولي لا يتم إلا عند إدماجهما في الشجرة المركبة، فإن حصل الإدماج تحت العجرة النهائية ف، كانت الصورة refuse، وإن تم تحت العجرة س كنا بصدد refusal. ومجمل القول أن الفرضية المعجمية لا تقبل علاقة تحويلية بين decide و decision و refuse والعلاقة بينهما ينبغي أن تعبر عنها قاعدة تنتمي إلى المكون المعجمي؛ وتملك الأنحاء التحويلية منذ سنوات اسما لهذا النمط من القواعد. إنها قواعد الحشو المعجمي.

ينتهي شومسكي إلى ضرورة تصور نظرية للصرف الاشتقاقي مستقلة ومميزة عن نظرية التحويلات التركيبية. وقد أدمج جاكندوف (1972) نتائج مقالة شومسكي في إطار ما يعرف بالفرضية المعجمية الموسعة. ففي إطار هذا النموذج سينحصر عمل التحويلات في المكونات التركيبية وفي إدماج أو حذف العناصر المعينة مثل الحروف. وينجم عن هذا أن اشتغال المكون التحويلي بالكلمات أو بما يعتبر جزءا منها أصبح محظورا. علاوة على هذا، وُسعت الفرضية المعجمية لتشمل ميدان الصرف الصرفي، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، تذهب سلكرك (1982) في اتجاه معاكس للأبحاث التي تبنت موقفا يقضي بأن التحويلات تتدخل في اشتقاق العناصر المتصرفة. وتعتبر في المقابل أن الإلصاق الصرفي مادة لقواعد المكون الصرفي الذي يعتبر جزءا من المعجم، وتفترض أن هذه القواعد تأخذ شكل قواعد مستقلة سياقيا، فتقوم هذه القواعد بتحديد خصائص بنية الكلمة. ويعتبر عمل سلكرك صيغة للمعجمية القوية، ونجد الموقف نفسه عند مكارثي (1979) الذي يقترح معالجة الاطرادات الصرفية عبر قواعد صرفية للحشو المعجمي، بصرف النظر عما إذا كانت ذات طبيعة اشتقاقية أو صرفية

ويتبنى البرنامج الأدنوي المعجمية القوية لتفسير اكتساب المستويات اللسانية، حيث يُسند للمعجم دور مركزي في اكتساب اللغة بكافة مستوياتها. بهذا المعنى يكون المعجم هو المسؤول عن تكوين الكلمات والتحكم في كافة العمليات الصرفية أو الاشتقاقية، حيث تُكتسب الكلمة تامة التخصيص بكافة سماتها المقولية والوظيفية والمعجمية. وإذا كان المعجم الذهني للطفل مزودا بكافة سمات المقولات الوظيفية والمعجمية، فإن التركيب لم يعد له دور إسناد هذه السمات بقدر ما أصبح مقتصرا على فحص (checking) مدى توافق السمات لتكوين الاشتقاق والتأكد من سلامتها. هكذا حدّ هذا النموذج من سلطة التركيب

ومركزيته دون أن ينفي ما للنظام الحوسبي (computational system) من دور في تكوين الاشتقاق عبر عمليات الضم والنقل وفحص مدى توافق السمات.

ويولي البرنامج الأدنوي اهتماما كبيرا للمقولات الوظيفية بمختلف سماتها ويجعلها أساسا لكافة عمليات النظام الحوسبي المرتبطة بالضم والنقل، كما تتحكم هذه المقولات الوظيفية في هندسة الإسقاطات التركيبية وفي توزيع مكوناتها، فضعف سمة التوافق ينتج إسقاطا تركيبيا يتقدم فيه الفعل على الفاعل، حيث يمحث الفاعل في مخصص الزمن ويصعد الرأس الفعلي إلى رأس التوافق متجاوزا فاعله؛ وقوة سمة التوافق تدفع الفاعل لأن يكون له السبق، حيث يتجاوز مخصص المركب الفعلي مخصص الزمن ويرسو في مخصص التوافق فيكون الناتج إسقاطا تركيبيا يتقدم فيه الفاعل على الفعل³. ولا شك في أن من شأن التركيز على هذه السمات أن يعرفنا بكافة خصائص الإسقاطات التركيبية، وما تتعرض له من زحقة أو تبئير أو خفق أو غير ذلك من عمليات النقل أو الاستبدال أو الحذف. من هنا، يتضح أن للمقولات الوظيفية مكانة مهمة في البرنامج الأدنوي، لما يُسند لها من أدوار مركزية في اكتساب اللغة وتكوين الاشتقاق اللغوية.

3. الصرافة النظامية والصرافة الاستبدالية

"يمكن تعريف الصرافة بوصفها نظاما فرعيا منبثقا من النظام الكلي للغة، وينبغي أن تكون النظرية الصرافية مدمجة في النظام الكلي للغة"⁴ سنهتم في هذا العمل بدراسة البنية الداخلية للكلمات، وهذا الموضوع هو ما يعرف في الأدبيات اللسانية بالصرافة⁵. ويمكن التمييز بين مقاربتين أساسيتين في تناول الظواهر الصرافية: مقارنة نظامية وأخرى استبدالية. تهتم المقاربة النظامية للصرافة بالكشف عن التقابلات الشكلية والمعنوية بين الكلمات. ويمكن أن نمثل لذلك بالتقابلات بين الكلمات التالية المبينة في (1)

(1)	a. buy	b. buyer
	Eat	eater
	Paint	painter
	Sell	seller
	Paint	painter

تبرز الكلمات أعلاه أن ثمة تقابلات نسقية بين أشكال الكلمات ومعانيها ، فالكلمات في b1 تختلف عن الكلمات الواردة في 1a ، من حيث شكلها حيث تشتمل على صرفية إضافية تتمثل في er. ويوازي هذا التقابل الشكلي تقابل معنوي يستفاد من دلالة الصرفية [er] التي تفيد الشخص الذي يقوم بالفعل. وترتبط الاختلافات الشكلية بين هاتين المجموعتين من الكلمات في مسألتين أساسيتين: أولهما أن الكلمات في a1 أفعال بينما الكلمات في b1 أسماء. وتؤثر هذه الاختلافات الشكلية في البنيتين الصوتية والتركيبية. أما الاختلاف المعنوي ، فيبدو من الواضح أن معنى الأسماء في b 1يشتمل على معنى الأفعال الواردة في 1a ، كما تشتمل على معنى إضافي مرتبط بمعنى اللاحقة er. وبما أن الأسماء أكثر تركيباً من الأفعال المقابلة لها ، فسنعول إن الأسماء مشتقة من الأفعال. وعلى هذا الأساس ، يمكن التمييز بين كلمتي buyer و buy ، على أساس أن الأولى تعتبر كلمة مركبة ، لأنها قابلة للتفكيك إلى مكونين أساسيين: buy- er ، بينما تعتبر buy كلمة بسيطة ، لأنها غير قابلة للتفكيك إلى وحدات دالة أصغر.

عندما نتحدث عن الصرافة بوصفها دراسة للتقابلات النسقية بين أشكال الكلمات ومعانيها في اللغة ، فإننا نقدم مقارنة استبدالية ، لأننا نركز على خصائص أشكال الكلمات كمنطلق للتحليل الصرفي. وحينما نعرف الصرافة بوصفها دراسة لبنية المكونات الداخلية للكلمات ، فإننا نطلق من مقارنة نظامية. على هذا النحو ، يمكن التمييز بين مقاربتين في دراسة اللغة: مقارنة استبدالية أو عمودية وأخرى نظامية أو أفقية. وتكون للوحدات اللسانية علاقات أفقية حينما تتألف مع غيرها لتكوين وحدات أكبر ، فالكلمتان "أل" و "كتاب" تأتلفان فيما بينهما لتكونا كلمة "الكتاب". وبالمقابل يدخل a و the في علاقات عمودية أو استبدالية ، لأنها يندرجان ضمن الحدود المستعملة في الإنجليزية ، ويمكن أن يقعا معا في بداية المركب الاسمي ، ولا يمكنهما أن يتجاوزا معا في مركب اسمي ، إذ لا يمكن أن نقول *a the book

إن ما يمثل المقاربة النظامية هي الصرافة القائمة على الصرفية. في إطار هذه المقاربة ، يتم تحليل الكلمات إلى الصرفيات المكونة لها ، بهذا المعنى ، ينظر إلى الصرافة بوصفها تركيباً للكلمات أو مجموعة من المبادئ المتحكممة في تأليف الصرفيات لتكوين الكلمات. فالصرفيات هي اللبانات الصرفية لبناء الكلمات ، وتعرف بوصفها أصغر وحدة لسانية دالة ، يصاحبها معنى معجمي أو نحوي. فعلى سبيل المثال ، تشتمل الكلمة BUYER على

صرفيتين buy و er. تدعى الصرفية buy صرفية معجمية أو حرة ، لأنها يمكن أن تقع لوحدها ككلمة مستقلة. غير أن "er" تعتبر لاصقة أو صرفية مقيدة ، لأنها لا تشكل كلمة لوحدها.

تم تكوين كلمة eat-er سلسليا ، لأن تأليف الصرفيات كان خطيا ، وما يؤكد أن ناتج تأليف الصرفيتين هو اسم ، وليس فعلا ينطلق من التعميم القائل عن اللواحق الإنجليزية أنها تحدد التصنيف المقولي للكلمات ، وبما أن er لاصقة اسمية ، فإن الكلمة ككل تعتبر اسما.

وعموما يمكن النظر إلى الصرافة بوصفها تركيبا للكلمات ، أو باعتبارها مجموعة من المبادئ التي تبرز كيفية ائتلاف الصرفيات الحرة والمقيدة لتأليف الكلمات الجيدة الصياغة. ويمكن لهذه المقاربة النظامية أن تتعارض مع المقاربة الاستبدالية للصرافة. ففي المقاربة الثانية ، ينظر إلى تكوين كلمات جديدة بوصفه توسيعا للعلاقات بين أشكال الكلمات ومعانيها إلى كلمات أخرى أو حالات جديدة . فحينما نكتشف النظام النسقي المتحكم في تكوين الكلمة buy-er ، يمكن أن نوسع القاعدة لنطبقها على أفعال أخرى من قبيل swim-er.

4. تعريف الكلمة

“لطالما شكل موضوع الكلمة مركز اهتمام الكثير من الباحثين في اللسانيات ، وظل تعريف الكلمة أبرز الإشكالات المركزية في اللسانيات (انظر وورث (1972) Worth. المعالجة الأكثر تفصيلا تقوم بعزل الكلمات الصوتية (وحدات يمكن اعتبارها كلمات لأغراض فونولوجية)، كما هو الشأن بالنسبة للتحديد الذي قدمه شومسكي في كتابه " النسق الصوتي للغة الإنجليزية" لشومسكي وهالي. نوقشت تعديلات أخرى لهذه المقاربة في سلكرك Selkrik 1972. ويدافع بوسطال (1969) Postal على مقاربة تركيبية للكلمة ، معتبرا أن الكلمة بوصفها وحدة تركيبية تخضع للجزيرة الإحالية التي تشكل فيها السلسلة التركيبية العناصر الداخلية لما لا يمكن أن يشارك في الإحالة. وعلى الرغم من أن التعريف الدلالي لمفهوم الكلمة ظل تقليديا فإنه لم يكتمل بعد.

إن القول إن الصرافة تعنى بدراسة بنية الكلمة لا يعني أن كل ما يدخل ضمن بنية الكلمة يمكن أن يكون مجالا للصرافة. ثمة فرع من الصوتية يدعى بالفونوتاكتيكس أو بنية المورفيم التي تهتم بتحديد المتواليات الصوتية الممكنة في لغة معينة (الكلمات الصوتية الممكنة).

ولا يدخل هذا المجال ضمن الصرفة. فالصرفة تتعامل مع الكلمات باعتبارها علامات. وهذا يفيد بأنها لا تتعامل مع الكلمات بوصفها أشكالاً فقط، بل صيغاً دالة. وهي لا تعتبر الكلمات علامات بسيطة، بل مركبة من أكثر من علامة أساسية واحدة. تشمل الصرفة على موضوعين متميزين ومتعلقين: يهتم الأول منهما بتحليل الكلمات المركبة الموجودة سلفاً، ويعنى الثاني ببناء كلمات مركبة جديدة. وينبغي أن تكون النظرية الصرفية قادرة على معالجة هذين المجالين، على الرغم من أنهما لا يمكن أن يخضعا لنفس المعالجة.

5. الاشتقاق والتصريف

يميز تقليدياً بين نمطين من الظواهر الصرفية الاشتقاقية والتصريفية. وبصورة عامة، ينظر إلى التصريف بوصفه يشتمل على الواسمات النحوية الخاصة بالزمن أو الجهة أو العدد أو الجنس أو الإعراب. ففي إطار النظرية المعجمية للتركيب (انظر شومسكي (1970) يمكن للصرفيات التصريفية أن تخضع للإشراف من قبل العجرة x أو من قبل عجر أعلى (انظر سيجل (1974)). وبما أن الصرفيات الاشتقاقية تخضع للإشراف من قبل العجرة x ، فهي منحصرة فقط في مجال المقولات المعجمية.

وانسجاماً مع التصور المعجمي، سيكون من المنطقي أن تكون الواسمات الاشتقاقية محاطة بالواسمات التصريفية، ففي الكلمة الإنجليزية $compart+ment+al+iz+d$ على سبيل المثال، فالصرفية الأخيرة d تصريفية، وكل الصرفيات داخلها تعتبر اشتقاقية. فالصرفيات التصريفية والاشتقاقية لا يمكن قلب مواقعهما. وعلى هذا الأساس، تكون الكلمة $compart+ment+al+iz+ation+s$ ممكنة مقابل لحن الكلمة $compart+ment+al+iz+d+ation+s$.

ومن أبرز خصائص التصريف أنه قياسي. فكل فعل غير متصرف يشتمل على نموذج موحد من الأشكال التصريفية، كما يبدو من المثال أسفله

V-V s - Vd1- Vd2 — V ing

Sigh- sighs- sighed- has sighed- sighing

Go- goes- went- has gone- going

يبدو من خلال تصريف الفعل go في الماضي أن ثمة تكميلاً للنظام التصرفي للفعل الماضي بفعل آخر غير مرتبط بالبنية الصوتية للفعل go ، ولأن الصرفة الاشتقاقية غير

قياسية ، فليس فيها أي نظام تكميلي ، ذلك لأنها لا تهتم بالاختلاف الصوتي بقدر ما تهتم بالعلاقة الدلالية.

قد يكون النموذج التصريفي في بعض الأحيان ضعيفا ، حيث ينقصه شكل معين ، إذ لا توجد صورة غير مصرفة للكلمات التالية: trousers, pants, scissors فالأشكال غير المصرفة لهذه الكلمات لاحنة *trouser*, *pant*, *scisor*.

6. نظرية النقل بين التقييد والتوسيط

إذا كان من الثابت أن نقل (movement) العناصر داخل المركبات من موقع إلى آخر يعد خاصية مشتركة بين كافة اللغات ، حيث يمكن للفعل أن ينتقل من موقعه إلى موقع آخر ، كما يمكن للفاعل أن يبرح مكانه متخذاً له موضعاً آخر ، مثلما هو الشأن بالنسبة لحركة بعض العناصر التركيبية الأخرى: كحركة بعض العناصر المهيمة ، فإن هناك مجموعة من المبادئ التي تنظم نقل العناصر التركيبية: كمبدأ التحتية⁶ ومبدأ الحركة الدنيا⁷ ومبدأ المقولات الفارغة ، ومبدأ السلكية. غير أن السؤال المركزي الذي أثار اهتمام البرنامج الأدنوي هو لماذا تنتقل الموضوعات التركيبية في مختلف اللغات من مكانها الأصلي إلى موضع آخر ؟ خاصة وأن عملية النقل من أبرز العمليات الحوسبية المكلفة التي لا يُلجأ إليها إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، بخلاف الدمج الذي يعتبر غير مكلف من الناحية الحوسبية⁸.

يجيب شومسكي عن هذا التساؤل ، مبرزاً أن من بين الضرورات التي تستوجب انتقال الموضوعات من موقع إلى آخر حاجة كل موضوع على حدة إلى إشباع خصائصه الصرافية⁹ التي لا تتحقق في الموقع الأصلي للكلمة ، الشيء الذي يدفعه إلى الانتقال إلى موضع آخر. ولذلك نقول تبعاً لشومسكي (1995) إن عملية النقل تخضع لمبدأ الجشع¹⁰

(Principle of Greed) ؛ وهو مبدأ كلي يقضي بكون العناصر التركيبية لا تنتقل إلى موقع آخر إلا رغبة في تحقيق المصلحة الذاتية التي لا يمكن تحقيقها في الموقع الأصلي. وعلى هذا الأساس فلا يمكن لأي عنصر تركيبي أن يصعد إلى موقع آخر إذا كان بإمكانه تحقيق متطلباته الصرافية في محله الأصلي¹¹. على هذا النحو ، تستجيب عملية النقل لقيد الحل الأخير¹² Last resort) ، الذي يعتبر النقل آخر حل يمكن اللجوء إليه للحفاظ على الاشتقاقات اللغوية ولتمكين المركبات اللغوية من فحص مدى تطابق سماتها مع مختلف العناصر التي تتوافق معها.

وقد عرف البرنامج الأدنوي نوعا من التطور في تفسير نقل الموضوعات من موقع إلى آخر ، فإذا كانت الكلمة المنقولة هي التي تضطر إلى النقل لتلبية بعض احتياجاتها الصرفية كفحص السمات التطابقية أو الزمنية أو الإعرابية ، فإن النقل ، في الصيغة الثانية للبرنامج الأدنوي شومسكي (2001) قد أصبح أكثر خضوعا لما يعرف في الأدبيات بـ "اجذب α " (Attract α). على هذا النحو أصبح الموقع المستهدف بالنقل هو المسؤول عن النقل ¹³.

7. . التطابق ونظرية فحص السمات

تمثل نظرية فحص السمات (Features cheking) من أهم المراكز التي ينهض عليها البرنامج الأدنوي ¹⁴ ؛ "وتقوم عملية الفحص على إقامة علاقة تطابق بين وحدة معجمية وسمّة موافقة لها داخل مجال وظيفي يسمى مجال الفحص. وكان يعرف هذا المجال في إطار نظرية س خط بالعلاقة مخصص رأس" ¹⁵. وتكمن أهمية الفحص فيما يؤديه من أدوار تفسيرية لمختلف عمليات النقل في مختلف اللغات ، ذلك أن انتقال الموضوعات التركيبية إلى موقع آخر إنما يتم لحاجة هاته الموضوعات إلى فحص سماتها الصرفية والإعرابية ؛ وتُحمى هذه السمات بعد فحصها ¹⁶ ، فتصبح غير منظورة في النسق الوحيي ¹⁷ ، غير أنها لا تُحذف من الاشتقاق ، بل تظل حاضرة في النظام الحوسبي على الرغم من تجاهلها من قبل النسقين الوحيين ¹⁸ المرتبطين بالصورة الصوتية والصورة المنطقية.

وإذا كان النقل هو الطريقة الوحيدة المعتمدة في كل اللغات لفحص السمات الصرفية والإعرابية فإن طريقة الفحص تختلف تبعا لطبيعة السمات المفحوصة. ونميز في هذا الإطار بين نمطين من السمات: سمات قوية وأخرى ضعيفة. ولا تكون السمة قوية إلا إذا تم التخلص منها قبل التهجية ، ومن ثمة فإنها لا تمتلك صورة صوتية ¹⁹.

تحدد قوة السمة من خلال مرحلتين: تُقدّم السمة إلى النسق الاشتقاقي في المرحلة الأولى عبر عمليتي الانتقاء والدمج. ويُخلّص منها في مرحلة ثانية بعد فحصها ²⁰. وتتميز السمات القوية بخاصيتين: أولاها أنها تتطلب إجراء النقل الظاهر قبل التهجية. وثانيهما أنها تستجيب لقيد السلوكية الذي يمنع انتقال السمة القوية من أ إلى ب إذا كان من الممكن فحصها في الموقع الأول ²¹. وبصورة عامة ، يمكن تعريف السمة القوية باعتبارها السمة التي تمنع حدوث الاشتقاق ، فكلما وجدت سمة قوية انهار الاشتقاق ²². أما السمات الضعيفة فإنها تدل على مختلف السمات التي تؤول إما صواتيا أو دلاليا ، أي بعد مرحلة التهجية ²³.

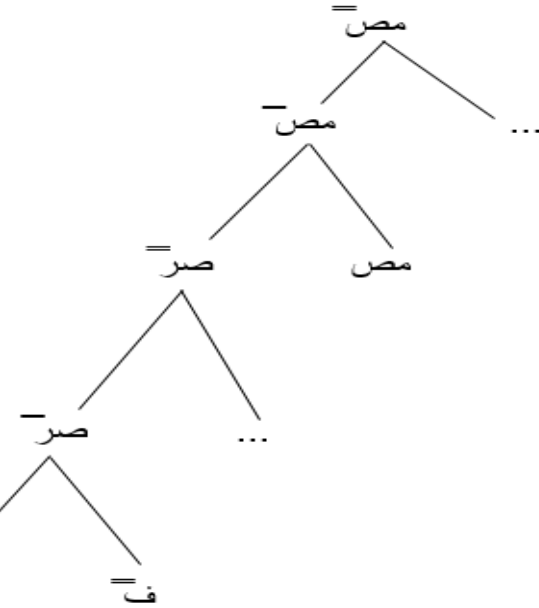
والجدير بالذكر أن مجال فحص السمات التطابقية²⁴ أو الإعرابية لا يرتبط بموقع الرأس ، بل يختص بموقع المخصص²⁵ ، فالمفعول على سبيل المثال ، يجب أن يصعد إلى موقع المخصص لفحص إعراب النصب ، مخترقا بذلك الفاعل أو أثره²⁶ . ولا يكون صعود المفعول ممكنا إلا بصعود الفعل إلى موقع التطابق ، خاصة حينما يتعلق الأمر بالصعود الظاهر²⁷ . وسنعمل على توضيح مختلف عمليات النقل واختلافها عبر اللغات في الفصل الخامس من هذا البحث ، من خلال رصد مجموعة من الظواهر الخاضعة للنقل: كنقل الفاعل ونقل العناصر الميمية أو غيرها.

يتضح مما سبق أن اللغات تشترك جميعها في اعتمادها على إجراء النقل لفحص السمات التطابقية والإعرابية ، سواء أكان هذا النقل خفيا ، أي بعد التهجية في الصورة المنطقية أو ظاهرا ، أي قبلها. كما أن النقل يكون بصعود العنصر التركيبي أو سماته فقط إلى موقع أعلى هو موقع المخصص عادة ، ولا يمكن أن يتم بحركة عكسية ، أي بهبوط عنصر إلى موقع يسفله²⁸ . غير أن اختلاف اللغات من حيث سلوك النقل أو أنماطه راجع بالأساس إلى الخصائص الصرفية لكل لغة على حدة ، ونقصد بذلك سمات المقولات الوظيفية من حيث القوة أو الضعف.

8. الانتقاء الوظيفي للرؤوس وسلمية توزيع المقولات الوظيفية

من جملة الخصائص المميزة للمقولات الوظيفية خضوعها لسلمية موحدة عبر اللغات. تتحدد هذه السلمية بفضل قدرة الرأس الوظيفي على انتقاء المقولات الوظيفية التي تقع فضلة له. فالمصدري ينتقي المركب الصرفي فضلة له ، والمركب الصرفي ينتقي المركب الفعلي فضلة له. أما الحد فيستلزم أن تكون فضلته مركبا اسميا. ونستطيع الكشف عن هذه السلمية الكلية بين اللغات من خلال التمثيلات البنيوية أسفله ، حيث يشير التمثيل (2) إلى انتقاء الرأس المصدري للمركب الصرفي ، بينما يوضح التمثيل البنيوي (3) انتقاء الرأس الصرفي للمركب الفعلي ، ويبرز التمثيل (4) انتقاء الرأس الحدي للمركب الاسمي. وفيما يلي توضيح ذلك من خلال التمثيلات البنيوية (2) و (3) و (4) على التوالي:

التمثيل البنيوي (2) الذي يبرز انتقاء الرأس المصدري للمركب الصرفي

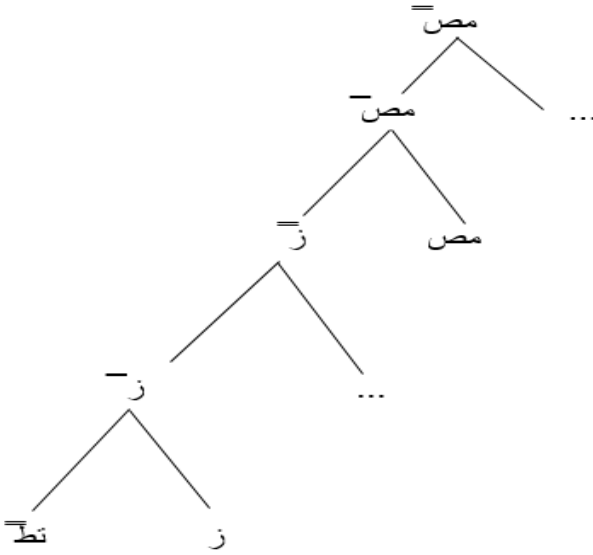


التمثيل البنوي (3) الذي يبرز انتقاء المركب الصرفي للمركب الفعلي



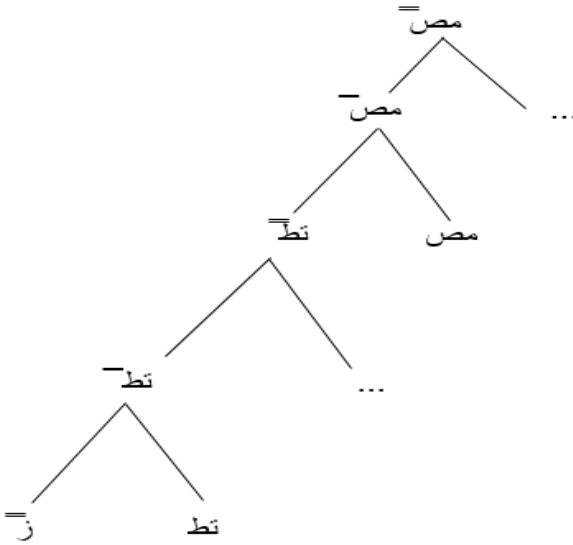
107

108



وقد يحدث العكس بأن يسبق التطابق الزمن ، فينتج عن ذلك تقدم الفاعل عن فعله لفحص السمات التطابقية ، لينتج بنية تركيبية يتصدرها الفاعل الذي يقع مخصصا للمركب الفعلي على النحو التالي: [فاعل فعل مفعول]³⁰ . ويكشف التمثيل البنيوي (7) عن ذلك ، حيث ينتقي الرأس المصدري المركب التطابقي فضلا له .

التمثيل البنيوي (7) الذي يبرز انتقاء الرأس المصدري للمركب التطابقي في البنية التركيبية [فاعل فعل مف]



يتضح مما سبق أن المقولات الوظيفية تلعب دورا كبيرا في التوسيط ما بين اللغات ، وهي المسؤولة بشكل كبير عن اختلاف الأنساق التركيبية ، فطبيعة الناتج الرتبي رهينة بتوزيع مقولتي التطابق والزمن ، فحينما يسبق الزمن نحصل على الرتبة [فعل فاعل مفعول] ، وحينما تتصدر اللواصق التطابقية فإن الناتج الرتبي يتحقق على نحو [فاعل فعل مفعول]³¹ . وهذه الإجراءات التوسيطية المسندة للمقولات الوظيفية لا تنفي الطابع الكلي المميز لها ، خاصة من حيث خضوعها للسلمية الكلية المعبر عنها في (5) أعلاه.

توزيع المقولات الوظيفية والاختلافات الرتبية

يشكل موضوع الرتبة أبرز الموضوعات التي استأثرت باهتمام الباحثين وقد اختلفت تصوراتهم باختلاف منطلقاتهم النظرية والتصورية والتمثيلية. وإذا كان من الثابت-تبعا لكن Kane (1994) أن البنية الشجرية للغات موحدة وتملك البنية التركيبية الكلية: [مخصص-رأس-فضلة] ، فإن مجال اختلاف اللغات تركيبيا يعود إلى التنوعات الرتبية التي تنتج عن الاختلافات الصرفية التي تسقط تركيبيا في المقولات الوظيفية ، وهذا ما دافعت عنه بورر (1983) Borer وآخرون كشومسكي (1992) والفاسي الفهري (1993) ، مبرزين أن مجال التوسيط والاختلاف هو السمات الصرفية.

وفي إطار نظرية المبادئ والوسائط ، اقترحت كوبمان (1984) Koopman وتريفس (1984) Travis وسبورتيش (1985) والفاسي الفهري (1987) بناء على عمل سابق لإمندز (1980) ، أن الفرق بين اللغات ذات الرتبة [ف فامف] واللغات ذات الرتبة [فا فمف] يرجع إلى وسيط اتجاه إسناد الإعراب في كل نمط على حدة ؛ ففي اللغات التي يتقدم فيها الفاعل على الفعل يكون وسيط اتجاه إسناد الإعراب إلى اليسار ، ويحدث العكس في اللغات ذات [فعل فاعل] ، حيث يكون وسيط اتجاه الإعراب إلى اليمين. أما في إطار البرنامج الأدنوي ، فقد اقترح الفاسي الفهري (1990) (1993) أن تناوب الرتبة في العربية بين [ف فامف] و[فا فمف] يعود إلى الخصائص الصرفية للتطابق. فعندما يكون التطابق فقيرا نحصل على الرتبة الأولى ، وعندما يكون التطابق غنيا ، نحصل على الرتبة الثانية. والذي يضبط الرتبتين معا هو ما يسمى مقياس التطابق. وبمصطلحات البرنامج الأدنوي فإن هذه السمات تتميز اختياريا بكونها إما قوية وإما ضعيفة. وفي السياق نفسه ، فسر شومسكي (1992) التناوب الرتبي في العربية باختلاف السمات الاسمية للتطابق.

ونخلص ، بصورة عامة ، إلى أن الطروحات التي تناولت موضوع الرتبة واختلافاتها الوسيطة انطلقت من إبراز الدور المركزي للمقولات الوظيفية في تحديد رتبة العناصر التركيبية داخل الجملة ؛ فقد اقترح أوحلا (1988) و(1991) أن الفرق بين النمطين اللغويين المذكورين يرجع إلى الفرق في رتبة الزمن والتطابق في هذه اللغات ، فحينما يتقدم الزمن يكون الناتج الرتبي [فعل فاعل مفعول] ؛ وذلك شأن اللغة العربية والإيرلندية... في حين يتقدم التطابق في البنى التركيبية التي يتصدرها الفاعل ؛ وعلى هذا الأساس فإن التطابق يعلو الزمن في البنية التركيبية ذات الرتبة [فاعل فعل مفعول] ، بينما يحدث العكس في الرتبة [فعل فاعل] ، حيث يعلو الزمن التطابق. ويعرض الرحالي³² لموقف شونغ (1990) Chung مبرزا أن الفرق بين الرتبتين يتجسد في مخصص الصرفة الذي يوجد في الرتبة [فاعل فعل] في الفرع الأيسر للمركب الصرفي. أما في الرتبة [فعل فاعل] ، فيوجد المخصص في الربض الأيمن للمركب الصرفي.

لإدراك خصوصية الرتبة في اللغة العربية أكد الفاسي الفهري (1993) أننا نحتاج إلى نظرية التمييز المتعدد ، ذلك أن الرتبة في اللغة العربية قد تحقق رتبا متعددة ، فهي تملك مبدئيا كل الرتب: [فا فمف] ، [ف فامف] ، [ف فامف] . وتبني هذه النظرية على أن النمط الواحد من اللغات يمكنه أن يختار قيما متعددة للوسائط المقترحة³³ ؛ وبذلك يتم تجاوز

التصور الأحادي الذي يقوم على أن التوسيط ينحصر في أن اللغة تختار قيمة واحدة من القيمتين السالبة أو الموجبة المسندتين إلى الوسيط.

خاتمة

يحظى المعجم في البرنامج الأدنوي ، بمكانة متميزة ، فهو الذي يتكفل ببناء المداخل المعجمية والتحكم في مختلف السيرورات الاشتقاقية أو التصريفية المتعلقة بها. وينحصر دور التركيب فقط في فحص مدى توافق السمات الإعرابية والتطابقية والزمنية ؛ فبعد صعود الرأس الفعلي إلى رأس الزمن والتطابق والحد ، وصعود مخصص المركب الفعلي إلى مخصص التطابق أو الزمن أو الحد أو المصدر يمكن فحص كافة سمات المقولات الوظيفية. ويتحدد مجال فحص هذه السمات في جميع اللغات في المجال البنيوي [مخصص رأس].

ومما يتفرد به هذا النموذج الأدنوي عن غيره من النماذج التوليدية أنه يحد ، نوعا ما ، من سلطة التركيب ومركزيته. ففي نموذج المبادئ والوسائط كانت العلاقات البنيوية التركيبية بين سائر العناصر التي يتألف منها النسق الهرجي هي المسؤولة عن تفسير الكثير من الظواهر ، كالإعراب والمراقبة والربط والعمل التي تخضع لقيود تركيبية دقيقة ، منها ضرورة تجسيدها لعلاقة التحكم المكوني. بهذا المعنى يكون للتركيب وللعلاقات الإسنادية دور في إسناد السمات الإعرابية والمحورية والتطابقية والزمنية. أما البرنامج الأدنوي فإن التركيب ليس المسؤول عن إسناد هذه السمات ، بل تقتصر مهمته على فحصها ما دام أن المدخل المعجمي تام التخصيص سماتيا ، حيث يحتوي على السمات الزمنية والتطابقية والإعرابية والحدية والمصدرية.

¹Geert booij,2005: 6.

²بلبول محمد ، 2008: 17.

³" يرجع الفاسي الفهري وشومسكي الفرق بين الرتبين إلى سمات التطابق الاسمية ، مع فارق في التحليل. فحسب شومسكي يملك التطابق في العربية سمتين اسميتين: سمة قوية وأخرى ضعيفة. ففي حالة السمة القوية يصعد الفاعل إلى مخصص التطابق في التركيب الظاهر ليفحص سمته ، وبذلك نحصل على الرتبة (4) الأولاد قاموا ، وفي حالة السمة الضعيفة يكثر الفاعل في مخصص الزمن ، وبذلك نحصل على الرتبة (1) فعل فاعل ولا يصعد الفاعل إلى مخصص التطابق إلا في الصورة المنطقية " (الرحالي ، 2003: 136).

⁴Aronoff,1976: 1.

⁵Aronoff,1976: 1.

- ⁶ قيد التحتية (Subjacency): يعتبر مبدأ التحتية من أبرز القيود التركيبية الموضوعة على النقل التي تمنع نقل عنصر من العناصر عبر أكثر من عقدة فاصلة واحدة كل مرة. (شومسكي 1973).
- ⁷ يقضي هذا المبدأ بأن تتم عملية النقل إلى أقرب موقع مناسب؛ فالفاعل مثلاً وهو ينشأ مخصصاً للمركب الفعلي ينبغي أن تكون حركته إلى أقرب موقع يعلوه مباشرة، وهو مخصص مركب الزمن.
- ⁸ Chomsky, 1995:235.
- ⁹ Ibid: 201.
- ¹⁰ يصوغ شومسكي مبدأ الجشع قائلاً: "لا تنقل أو تصعد α إلا إذا كانت الخصائص الصرافية لهذا العنصر لا تُلَبَّى في موضع آخر من مواضع الاشتقاق". (شومسكي، 1995:236).
- ¹¹ Chomsky, 1995:201.
- ¹² يصوغ شومسكي مبدأ الحل الأخير على الشكل التالي:
- "يمكن أن تلتحق (أ) ب (ب) إذا وفقط إذا كانت:
- (أ) سمة في (أ) أو (ب) تحتاج إلى فحص عبر عملية النقل
- (ب) إذا كانت عملية النقل أساسية لفحص سمة معينة". (Chomsky, 1995:26).
- ¹³ لقد طور البرنامج الأدنوي نموذجاً بديلاً يُنظَر فيه إلى النقل باعتباره إجراء مرتبطاً بالموضع المستهدف بالنقل، لا بالموضوع المنقول. وهذا الموقع يمثل قوة جاذبة للموضوع، يمثل لها إيرياجيركا Uriagereka استعارياً بالفيروس، فبمجرد دخوله إلى جسم الإنسان، فإنه يدفع الجسم إلى إنتاج مضادات الأجسام للانتقال إلى الفيروس لفحصه ومقاومته. (Howard Lasnik, 2002 :435).
- ¹⁴ Chomsky, 1995 :228.
- ¹⁵ الرحالي، 2003:18.
- ¹⁶ Chomsky, 1995 :228.
- ¹⁷ Chomsky, 1995 : 229.
- ¹⁸ Ibid : 228.
- ¹⁹ Chomsky, 1995 :233.
- ²⁰ Ibid : 233.
- ²¹ Ibid : 233.
- ²² Ibid : 233.
- ²³ Ibid : 229.
- ²⁴ Ibid : 174.
- ²⁵ Ibid : 185.
- ²⁶ Chomsky, 1995 :183.
- ²⁷ Ibid : 185.
- ²⁸ Ibid : 186.

²⁹ "برهنت على أن الاختلاف في الرتبة السطحية بين اللغات ذات [فعل فاعل مفعول] واللغات ذات [فاعل فعل مفعول] يؤول إلى الاختلاف في الخصائص الانتقائية لمقولاتي التطابق والزمن". (Ouhalla, 1991: 2).

"إذا كان رأس التطابق ينتقي الإسقاط التركيبي للزمن فضلا له ، فإن سلمية الرتبة الناتجة هي مركب التطابق يسفله مركب الزمن. وبالمقابل إذا كان الرأس الزمني ينتقي المركب التطاقي ، والتطابق بدوره ينتقي المركب الفعلي فإن سلمية رتبة الإسقاطات ستكون كالتالي: المركب الزمني المركب التطاقي المركب الفعلي. والرتب المختلفة المحتملة التي تنشأ عن اختلاف الخصائص الانتقائية للمقولات الوظيفية هي التي تحدد اختلاف موقع الفاعل عبر اللغات" (Ouhalla, 1991: 13).

³⁰ "في اللغات ذات [فعل فاعل مفعول] ، ينتقي الزمن التطابق مقوليا ، بينما في اللغات ذات [فاعل فعل مفعول] تحدث العلاقة العكسية... ففي المجموعة الأولى يبدو التطابق داخل الزمن ، بينما في اللغات ذات [فاعل فعل مفعول] يبدو التطابق خارج مقولة الزمن. وهذا الاختلاف في خصائص الانتقاء المقولي لكل من مقولتي الزمن والتطابق هو المسؤول عن هذا الاختلاف في الرتبة السطحية بين هاتين المجموعتين اللغويتين" Ouhalla, (1991:12).

³¹ "اختلاف اللغات ذات [فعل فاعل مفعول] عن اللغات ذات [فاعل فعل مفعول] ناتج عن تثبيت وسيط الزمن والتطابق". (Ouhalla, 1991: 177).

³² "إن الفرق بين الرتبتين يرجع إلى خصائص نظرية س خط ، فبينما يوجد مخصص الصرفة في الرتبة الأولى [فاعل فعل] في الفرع الأيسر للمركب الصرفي ، فإن المخصص في الرتبة الثانية يوجد في الفرع الأيمن للمركب الصرفي في البنية العميقة. وتشتق الرتبة السطحية [ف فاعل مفعول] بإزالة الفاعل إلى مخصص الصرفة وإلحاقه إلى يسار إسقاط يحمل السمة [+ف]". (الرحالي ، 2003 ، 146).

³³ "أقترح نظاما للتوسيط الوظيفي المتعدد القيم (Multi valued Functional parametrisation) ويتأسس هذا النظام على المبادئ التالية:

أ. يمكن أن تختلف اللغات بحسب الطريقة التي توسط بها الأنظمة الوظيفية (كالتطابق والمصدري والحد والزمن وغير ذلك).

ب. يؤدي اختلاف الصرفيات داخل نفس النظام الوظيفي إلى خيارات متعددة لنفس الوسيط.

ج. يمكن أن تتفاعل استراتيجيات متعددة داخل نفس النظام الوظيفي. (El Fihri, 1993 : xi).

قائمة المصادر والمراجع

- بلبول محمد. (2008). بنية الكلمة في اللغة العربية ، تمثيلات ومبادئ. ط: 1 ، الرباط: منشورات الفكر.
- الحسن السعيد. (2005). المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سايس ، ط: 1 ، فاس: مطبعة سايس.
- الرحالي محمد. (2003). تركيب اللغة العربية ، مقارنة نظرية جديدة ، ط: 1 ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر.

-
- Aronoff, Mark. (1976). **Word formation in generative grammar**. Linguistic inquiry Monograph: 1, third printing, 1985 Cambridge: Mass. M.I.T Press.
 - Fassi Fihri, Abd-el-Kader. (1993). **Issues in the structure of Arabic clauses and words**, ed:1, Kluwer Academic publishers.
 - Ouhalla, Jamal. (1991). **Functional categories and parametric variation**. London, New York, Rutledge
 - Chomsky, Noam. (1995). **The Minimalist Program, Current Studies in Linguistics**, Ed Samuel Jay Kayser, library of congress cataloguing in publication data. London: The M.I.T press Cambridge Massachusetts.
 - Howard, Lasnik. (2002).” The minimalist program in syntax», Trends in cognitive sciences, v: 6, n10.Pp: (432-437).
 - Booij, Geert. (2005). The grammar of words, an introduction to language morphology. New York: Oxford university press.